الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4510 | الثلاثاء | 8 شعبان 1444 هـ | 28 فبراير 2023 م | السنة الخامسة عشرة

بعد مقتل مستوطنيْن بعملية حوارة

شهيد وأكثر من 100 جريح وإحراق عشرات المنازل الفلسطينية في هجمات للمستوطنين

آثار الدمار الذي خلفه المستوطنون في حوارة قرب نابلس

«وكالات» : استشهد فلسطيني وأصيب أكثر من 100 آخرين في بلدة حوارة والقرى المجاورة لها جنوبي مدينة نابلس، وذلك بعد مقتل مستوطنين في عملية إطلاق نار، في حين حمّلت السلطة الفلسطينية إسرائيل مسؤولية جرائم المستوطنين المروعة بحق الفلسطينيين.

وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية استشهاد الشاب سامح أقطش (37 عاما) وإصابة العشرات، في اعتداءات نفذها المستوطنون والجيش الإسرائيلي جنوبي نابلس.

وشن المستوطنون هجمات انتقامية على منازل الفلسطينيين في هذه القرى، وأحرقوا أكثر من 30 منزلا ومنشأة تجارية وعددا كبيرا من السيارات الفلسطينية، في حين منعت قوات الاحتلال فرق الدفاع المدني من الوصول إلى المنازل المشتعلة.

وأفادت مصادر بأن عشرات من المستوطنين خرجوا بحماية جنود الاحتلال الإسرائيلي إلى الشارع الرئيسي والمفترقات المؤدية إلى نابلس وقاموا برشق المنازل بالحجارة، كما قامت قوات الاحتلال بإطلاق قنابل الغاز المدمع على منازل المواطنين قرب حاجز بيت فوريك (شرقي نابلس).

وجاءت هذه التطورات بعد عملية بلدة حوارة التي قالت إذاعة جيش الاحتلال إنها وقعت قرب دوار عينابوس في البلدة، حيث تعرضت مركبة إسرائيلية لهجوم بالرصاص أدى إلى مقتل المستوطنيْن.

وأفاد شهود عيان للجزيرة بأن سيارة فلسطينية صدمت سيارة المستوطنيْن، ثم ترجل منها مسلح وأطلق عليهما النار داخل مركبتهما ولاذ بالفرار.

وقالت مصادر إن جيش الاحتلال دفع بتعزيزات وأغلق مفارق الطرق والمحاور الرئيسية وباشر عملية تمشيط ومداهمة واسعة بحثا عن المنفذ.

وأوعز رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي بالدفع بمزيد من قوات الاحتلال إلى الضفة الغربية، وتحديدا إلى منطقة نابلس لكبح ما وصفه بيان صادر عن الناطق العسكري لقوات الاحتلال «بالاعتداءات التخريبية وأعمال الشغب»، وتعزيز جهود البحث وإلقاء القبض على منفذي عملية حوارة.

وأضاف البيان أن القرار اتخذ في أعقاب زيارة تفقدية أجراها هاليفي إلى موقع العملية في حوارة وتقييم الأوضاع الأمنية في المنطقة.

وحسب الناطق باسم قوات الاحتلال، فإن الجيش الإسرائيلي دفع بكتيبتين عسكريتين جديدتين إلى الضفة الغربية، كما أعلنت قوات الاحتلال تشديد الإجراءات الأمنية في محيط نابلس.

وكان مسؤول عسكري إسرائيلي حذر من فقدان السيطرة التي من شأنها -كما قال- أن تنتهي إلى مجازر؛ في حين واصل وزراء «الصهيونية الدينية» في حكومة نتنياهو تحريضهم للمستوطنين وتوعد الفلسطينيين بمزيد من الاعتداءات.

وفي أول تعليق له على العملية؛ قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن قوات الجيش والأمن ستلقي القبض على منفذ الهجوم الذي قتل مستوطنين، داعيا المستوطنين إلى عدم أخذ القانون بأيديهم وفسح المجال أمام الجيش وقوات الأمن لتقوم بعملها.

بدوره، قال وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت إن «انتهاك المواطنين للنظام يعرضهم للخطر ويضر بنشاط قواتنا في مطاردة الإرهابيين»؛ داعيا المستوطنين إلى عدم أخذ القانون بأيديهم.

فلسطينيا؛ قالت الرئاسة الفلسطينية إن اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية تهدف إلى تدمير الجهود الدولية لمحاولة الخروج من الأزمة الراهنة.

وقالت الرئاسة -في بيان نشرته الوكالة الرسمية الفلسطينية (وفا)- إنها تدين اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم جنوبي مدينة نابلس.

وأضافت أن هذه الاعتداءات أعمال إرهابية تجري بحماية من الجيش الإسرائيلي، وأن هذا الإرهاب ومن يقف خلفه يهدف إلى تدمير وإفشال الجهود الدولية المبذولة لمحاولة الخروج من الأزمة الراهنة.

وحمّلت الرئاسة الفلسطينية المسؤولية الكاملة عن الاعتداءات للحكومة الإسرائيلية.

من جهته، قال الناطق باسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حازم قاسم إن العملية رد فعل طبيعي على جرائم الاحتلال، مشددا على أن المقاومة في الضفة ستبقى حاضرة ومتصاعدة، ولن تستطيع أي خطة أو قمة أن توقفها.

ودعا صالح العاروري نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس مساء الأحد الفلسطينيين إلى النفير العاجل لمواجهة المستوطنين الإسرائيليين.

وقال العاروري -في بيان- إن شعبنا المرابط في فلسطين إلى النفير العاجل والاشتباك مع الاحتلال ومستوطنيه دعمًا وإسنادًا لبلدة حوارة ومحيطها».

وباركت حركة الجهاد الإسلامي العملية التي وصفتها بالبطولية، مؤكدة أنها جاءت وفاء لوعد المقاومة بالثأر لدماء قادة سرايا القدس محمد الجنيدي وحسام اسليم، وهي رد طبيعي ومشروع على جرائم الاحتلال.

من جانبها، أشادت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعملية إطلاق النار، مؤكدة أنها تشكل ردا حقيقيا على قمة العقبة التي جاءت لمحاولة إخماد انتفاضة الشعب الفلسطيني.

ودعت حركة التحرير الوطني (فتح) كوادرها إلى التصدي لاعتداءات المستوطنين على الشعب الفلسطيني، مشددة على أن اعتداءات المستوطنين بحماية جيش الاحتلال تعبير عن النهج الدموي لحكومات الاحتلال المتعاقبة.

وخرجت مسيرات غاضبة في عدد من المدن والبلدات في الضفة الغربية ضد الاعتداءات الإسرائيلية؛ ففي نابلس هتف المتظاهرون ضد الإجراءات والاعتداءات الإسرائيلية، كما خرجت مظاهرة حاشدة في رام الله تطالب بحماية الفلسطينيين من الاعتداءات الإسرائيلية في بلدة حوارة وفي جميع المدن والبلدات الفلسطينية.

وتظاهر عشرات الشبان الفلسطينيين مساء الأحد قرب السياج الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل، تنديدا باعتداءات المستوطنين في الضفة.

وأشعل المتظاهرون إطارات المركبات، وألقوا مفرقعات صوتية، وهتفوا بالتكبير وبشعارات ترفض اعتداءات المستوطنين. وبالتوازي مع ذلك، كثف جنود الاحتلال التمركز بالقرب من السياج الفاصل للقطاع.

وخارج فلسطين، دعا الاتحاد الأوربي الأحد الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للعمل على «وقف العنف» في الضفة الغربية، والتدخل العاجل لحماية المدنيين ومنع سقوط المزيد من الضحايا.

وعبّر الاتحاد الأوروبي -في بيان نشره على حسابه في تويتر- عن انزعاجه من أعمال العنف أمس في حوارة بالضفة الغربية المحتلة، وذلك بعد مقتل إسرائيليين اثنين ومهاجمة المستوطنين منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، وإصابة مدنيين وقتل أحدهم خلال هذه الاعتداءات.

من جانبها، قالت الخارجية الفرنسية إنها تتابع بقلق بالغ العنف المستمر في الضفة الغربية -لا سيما في حوارة- الذي ينذر بالتصعيد خارج نطاق السيطرة، على حد تعبيرها.

ودانت الخارجية الفرنسية -في بيانها- عملية إطلاق النار في حوارة التي أدت إلى مقتل مستوطنيْن الأحد، كما عبرت عن رفضها العنف ضد المدنيين الفلسطينيين، ودعت الحكومة الإسرائيلية -كجزء من مسؤوليتها بوصفها قوة احتلال- إلى حماية المدنيين الفلسطينيين، ومحاكمة مرتكبي أعمال العنف التي وقعت الأحد، وفق نص البيان.

من جهته، وصف السفير البريطاني لدى تل أبيب نيل ويغان الأحداث في منطقة حوارة بالمروعة، وطالب إسرائيل بالتصدي لعنف المستوطنين الذي أدى إلى مقتل فلسطيني وإصابة آخرين. كما دان ويغان في تغريدة عملية إطلاق النار في حوارة التي أدت إلى مصرع مستوطنين اثنين.

إيران تعلن عن جولة حوار مرتقبة مع السعودية

عبد اللهيان: تطبيع العلاقات مع الرياض لصالح الطرفين ودول المنطقة

«وكالات» : قال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إن العمل جار لعقد جولة جديدة من الحوار مع السعودية، في إطار الدور الذي يقوم به العراق.

وأضاف عبد اللهيان -في لقاء مع وسائل إعلام محلية- أن تطبيع العلاقات مع الرياض سيكون لصالح الطرفين ودول المنطقة، وأن بلاده ترحب بالحوار واستئناف العلاقات.

وأعرب عن أمل بلاده في تحقيق نتائج ملموسة وعملية في الجولة المقبلة من الحوار عبر اتخاذ إجراءات واضحة، وأكد أنه نُفذت بعض التفاهمات ولا يزال النقاش متواصلا بشأن قضايا أخرى.

وعبر وزير الخارجية الإيراني عن اعتقاده بأن الحوار مع السعودية سيؤدي إلى إيجاد أجواء مناسبة لإعادة فتح سفارتي البلدين في الوقت المناسب.

وكان عبد اللهيان قد التقى نظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود على هامش مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في منطقة البحر الميت بالأردن يوم 20 ديسمبر/كانون الأول الماضي، وقال بعد ذلك في تغريدة على تويتر إن وزير الخارجية السعودي أكد له استعداد الرياض لاستمرار الحوار مع إيران.

وعقدت في الأشهر الأخيرة 5 جولات من المحادثات بين مسؤولين إيرانيين وسعوديين بالعراق الذي يشترك في حدود مع البلدين.

وفي ختام الجولة الخامسة من المفاوضات في أبريل/نيسان الماضي، قال رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي إنه مقتنع بأن «التفاهم بات قريبا» بين الرياض وطهران القوتين اللتين تتهم كل منهما الأخرى بزعزعة استقرار الشرق الأوسط.

وعام 2016، قطعت السعودية وإيران العلاقات بعد أن هاجم محتجون السفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مدينة مشهد إثر إعدام الرياض رجل الدين الشيعي نمر النمر.

وأجرت القوتان المتنافستان مفاوضات أُعلن عنها أول مرة في أبريل/نيسان 2021.

من جهة أخرى بعد أن دعا لإجراء استفتاء جديد لإرساء الحكم في إيران، أعلنت مصادر مقربة من زعيم «الحركة الخضراء» مير حسين موسوي وزوجته زهرا رهنورد، أن السلطات الإيرانية فرضت بشكل مفاجئ عليهما مزيدا من القيود في سجنهما المنزلي.

وعزت تلك المصادر تشديد القيود إلى تصريحات موسوي الداعمة للاحتجاجات الشعبية التي شهدتها البلاد منذ سبتمبر الماضي 2022 إثر مقتل الشابة مهسا أميني، ودعوته لإجراء استفتاء حتى يقرر الشعب مصيره وموقفه من نظام الحكم القائم، بحسب ما نقل موقع «كلمة» المقرب من زعيم الحركة الخضراء.

فيما لم تعرف ماهية تلك القيود الإضافية التي فرضت على آخر رئيس وزراء بعد إلغاء هذا المنصب في إيران عام 1989 الذي أمضى وزوجته حتى الآن 13 سنة تحت ظل الإقامة الجبرية.

بدوره، أكد مستشار موسوي المقيم خارج البلاد، أردشير أميرارجمند في تغريدة على تويتر، تشديد قيود الإقامة الجبرية.

أتى هذا القرار الإيراني بعدما دعا موسوي، يوم السبت 4 فبراير، في بيان نشره من منزله، إلى إجراء استفتاء «حر ونزيه»، و«إنشاء مجلس تأسيسي» و«صياغة دستور جديد».

كما شدد في بيانه على أن الأحداث «الدموية» التي شهدتها البلاد في الأشهر والسنوات الأخيرة تظهر أن شعار «تطبيق الدستور دون تنازلات»، كان مأمولا قبل 13 عاما، ولكن لم يعد ينفع». فيما لاقت دعوته هذه ترحيبا من قبل شخصيات وتنظيمات سياسية، من ضمنهم 350 ناشطا سياسيا وإعلاميا، معظمهم مقيمون في البلاد، أكدوا «يأس المجتمع» من إصلاح النظام الحاكم.

في حين وصفت زوجته في وقت سابق عنف الحكومة ضد المرأة بأنه «مفرط ووحشي»، و«ليس له مثيل حتى في ديكتاتوريات العصور الوسطى».

يذكر أن كلا من مير حسين موسوي وزهرا رهنورد يقبعان في السجن المنزلي منذ 14 فبراير 2011 دون أن يخضعا لمحاكمة، في إقامة جبرية هي الأطول في تاريخ إيران.

وعلى الرغم من أن أحد شعارات الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني في 2013، كان «إلغاء الإقامة الجبرية» المفروضة على موسوي ورهنورد والشيخ مهدي كروبي، فإن هذا الشعار لم ينفذ أبدا، وما زالوا رهن الإقامة الجبرية دون محاكمة.

اليابان تعتزم شراء 400 صاروخ توماهوك أمريكي تعزيزا للقوة الدفاعية

رئيس الوزراء الياباني كيشيدا

«وكالات» : أعلنت اليابان عزمها شراء 400 صاروخ توماهوك من الولايات المتحدة، حيث تسعى لتعزيز دفاعات البلاد في ظل تركيزها على التهديدات المحيطة بها من قبل الصين وكوريا الشمالية.

وقال رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا -أمام لجنة الميزانية في مجلس النواب- دون الخوض في التفاصيل «خطة بلادنا هي (شراء) 400 وحدة» من صاروخ (توماهوك) كروز، مشيرا إلى الحساسية العسكرية لعملية الشراء.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قال وزير الدفاع الياباني إن بلاده خصصت 211.3 مليار ين (1.5 مليار دولار) لشراء الصواريخ السنة المالية المقبلة، بدلا من تقسيم المشتريات على مدى عدة سنوات.

وتريد حكومة كيشيدا توسيع القدرة الدفاعية لليابان بشكل كبير في مواجهة النفوذ العسكري الصيني المتزايد، واختبارات الصواريخ التي لا يمكن التنبؤ بها لكوريا الشمالية المسلحة نوويا.

كما أثارت الحرب الروسية على أوكرانيا مخاوف من أن الصين قد تتحرك للسيطرة على تايوان التي تتمتع بحكم ذاتي، وتريد الصين ضمها إليها.

وكان لدى اليابان دستور سلمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، والذي حد من قدرتها العسكرية على التدابير الدفاعية ظاهريا.

لكنها قامت العام الماضي بتحديث السياسات الأمنية والدفاعية الرئيسية، حيث حددت بوضوح التحدي الذي تمثله الصين، وحددت هدفا يتمثل في مضاعفة الإنفاق الدفاعي لمعيار حلف شمال الأطلسي (الناتو) البالغ 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027.

«رايتس ووتش» تتهم الرئيس التونسي بتكثيف هجماته ضد استقلال القضاء

قضاة تونسيون يحتجون على قرار الرئيس سعيد حل المجلس الأعلى للقضاء

«وكالات» : دعت منظمة هيومن رايتس ووتش السلطات التونسية لأن تعيد فورا القضاة ووكلاء الجمهورية الذين عزلهم الرئيس قيس سعيّد، تعسفا، وأن تلغي جميع الإجراءات المتخذة «لسحق استقلال القضاء».

ورفضت وزارة العدل إعادة 49 قاضيا ووكيلا للجمهورية رغم أمر بالقيام بذلك صادر عن محكمة إدارية في 9 أغسطس 2022، وهو حكم لا يمكن للسلطات استئنافه.

وبحسب المنظمة الحقوقية فإنه، بدلا من ذلك، أعلن وزير العدل المعين من قبل سعيّد عن التحضير لقضايا جنائية ضد القضاة المعزولين، في إطار حملة مثيرة للجدل ضد «الفساد».

وقالت سلسبيل شلالي، مديرة شؤون تونس لدى ووتش «تعكس هذه الضربات لاستقلال القضاء تصميم الحكومة على إخضاع وكلاء الجمهورية والقضاة للسلطة التنفيذية، على حساب حق التونسيين في محاكمة عادلة أمام قضاة مستقلين ونزيهين. ينبغي ألّا تُستخدم مكافحة الفساد لأغراض سياسية وأن تتم في إطار الامتثال لسيادة القانون».

وأحصت المنظمة من بين الإجراءات الأخيرة ضد السلطة القضائية -التي اتخذها سعيّد منذ إمساكه بالسلطة في 25 يوليو -2021 رفض إعادة القضاة ووكلاء الجمهورية المعزولين، فضلا عن حل الرئيس في 12 فبراير 2022 من جانب واحد «المجلس الأعلى للقضاء» وهو هيئة دستورية مكلفة بضمان استقلال القضاء، إلى جانب منح نفسه سلطة التدخل في تعيين القضاة ووكلاء الجمهورية، ومساراتهم الوظيفية، وعزلهم.

وفي الأول من يونيو 2022، أصدر الرئيس مرسوما بإقالة 57 قاضيا ووكيلا للجمهورية، متهما إياهم بالفساد المالي و«المعنوي» وعرقلة التحقيقات. وفي 12 فبراير، اعتقلت السلطات اثنين من هؤلاء القضاة ولم توجه إليهما تهم بعد، بحسب تقارير إعلامية.

ونبهت ووتش إلى أن «اللجنة المعنية بحقوق الإنسان» التابعة للأمم المتحدة، المخوّلة بتفسير العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تؤكد أنه: لا يجوز فصل القضاة من الخدمة إلا لأسباب خطيرة تتعلق بسوء السلوك أو عدم الكفاءة، ويكون ذلك وفقا لإجراءات منصفة تكفل الموضوعية والحياد بموجب الدستور أو القانون.

كما يتعارض مع استقلال السلطة القضائية قيام السلطة التنفيذية بفصل قضاة من الخدمة، على سبيل المثال، قبل انقضاء مدة الولاية المحددة لهم، أو من دون إبداء أسباب محددة أو حصولهم على حماية قضائية فعالة تمكنهم من الاعتراض على الفصل من الخدمة.